



البنك المركزي العراقي
قسم الاستقرار النقدي و المالي



تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

العدد
الثالث عشر

الفصل الثالث

2020

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

(الفصل الثالث - 2020)

Early Warning Report for the Banking Sector

(Third Quarter – 2020)

البنك المركزي العراقي

2020

العدد الثالث عشر

البنك المركزي العراقي – 2020

تقرير الإنذار المبكر القطاع المصرفي - الفصل الثالث 2020

البنك المركزي – شارع الرشيد – بغداد – العراق

هاتف: 8165171

ص. ب: 64

فاكس: 0096418166802

البريد الإلكتروني: cbi@cbi.iq

المحتويات

الصفحة	الموضوع
2 - 1	المقدمة
12 - 3	الفصل الاول/ تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة
5 - 3	اولاً/ مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي
8 - 6	ثانياً/ كفاية الاحتياطيات
7 - 6	1- نسبة صافي الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2)
8 - 7	2- معدل نمو نسبة صافي الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد (M_2)
12 - 8	ثالثاً/ التغيير في معدلات اسعار الفائدة
9 - 8	1-اسعار الفائدة قصيرة الاجل على الودائع
12 - 10	2-سعر الفائدة الحقيقي
28 - 13	الفصل الثاني / تحليل مؤشرات أداء المصارف
13	1- قروض البنك المركزي / اجمالي مطلوبات المصارف
15 - 13	2- الودائع المصارفية / M_2
17 - 15	3-إجمالي الائتمان النقدي /إجمالي الودائع
19 - 17	4-المضاعف النقدي
19	5-ربحية المصارف
22-20	6-القروض المتمثلة/ إجمالي الائتمان النقدي
23-22	7-القروض المتمثلة/ إجمالي الودائع
25-24	8-القروض المتمثلة/ إجمالي الاصول
26 - 25	9-صافي الموجودات الاجنبية / رأس مال المصارف
28 - 27	10- فجوة الائتمان للنتائج
31 - 29	الفصل الثالث / تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي
29	أولاً/ معدل التضخم
31 - 30	ثانياً/ فائض أو عجز الموازنة العامة الى GDP
31	ثالثاً/ معدل التغيير في الناتج المحلي الإجمالي GDP

قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع	التسلسل
4	مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي (EMP)	1
5	قيمة العملة المحلية ومؤشر ضغط السوق (EMP)	2
6	نسبة صافي الموجودات الاجنبية الى M_2	3
7	معدل نمو نسبة صافي الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد الواسع M_2	4
9	معدل سعر الفائدة وقيمة الدينار ومجموع الودائع الطويلة الاجل	5
10	سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم	6
11	الفجوة بين سعر السوق والنافذة	7
14	نسبة الودائع المصرفية و النقد في التداول الى M_2	8
15	نسبة الودائع الثابتة وودائع التوفير والودائع الجارية الى إجمالي الودائع	9
16	نسبة إجمالي الائتمان الى إجمالي الودائع	10
17	نسبة إجمالي الائتمان النقدي الى إجمالي الودائع لكل من المصارف الخاصة والمصارف العامة	11
18	نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية والمضاعف النقدي	12
19	العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف العاملة	13
20	نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الائتمان النقدي	14
21	نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة	15
22	نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الودائع	16
23	نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة	17
24	نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الاصول	18
25	نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الاصول لدى المصارف الخاصة والحكومية	19
26	رأس مال المصارف التجارية وصافي الموجودات الاجنبية لديها	20
27	فجوة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي	21
29	سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم	22
30	نسبة حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية وفائض أو عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الاجمالي	23
31	معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي	24

المقدمة:

حرصاً من البنك المركزي العراقي على ضمان سلامة واستقرار الجهاز المصرفي العراقي وكما هو معمول به في غالبية البنوك المركزية العالمية فقد أصدر البنك المركزي تقرير الإنذار المبكر للجهاز المصرفي العراقي الذي يُعد بمثابة مجسات تنبيه تعمل على تحديد الانحرافات التي تصيب عمل الجهاز المصرفي لتحديد العمل على تصحيحها من خلال مجموعة من المؤشرات تتناسب مع طبيعة الاقتصاد العراقي ونوعية البيانات المتوفرة فيه والتدخل في الوقت المناسب لتقليل احتمال حدوث الأزمات المصرفية بشكل عام ، كما أنه يعمل على تقليل تكاليف معالجة آثار تلك الازمات.

وكما هو معلوم فقد مر الاقتصاد العراقي في عام 2020 بصدمة مزدوجة تمثلت في جائحة كورونا التي شلت الحركة داخليا وأدت إلى حدوث ركود اقتصادي تسبب في انخفاض نسبة النمو كما وقد انخفضت أسعار النفط التي تُعد المورد الأساس للإيرادات في العراق، وقد جاء هذا التقرير ليعكس تأثير بعض المؤشرات بالصدمة المزدوجة التي عصفت بالاقتصاد العراقي ومنها القطاع المصرفي، إذ يشتمل تقرير الإنذار المبكر على ثلاثة فصول شملت العديد من المؤشرات التي تفسر استقرار قيمة العملة المحلية وأداء الجهاز المصرفي وتحليل بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، إذ تضمّن الفصل الأول تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة والتي تعكس صورة عن التطورات في قيمة العملة وتحديد أهم العوامل المؤثرة بها، حيث شهد مؤشر ضغط السوق الأجنبي (EMPI) انخفاضاً خلال الأشهر (تموز، آب ، أيلول) أي إن هناك ارتفاعاً في قيمة الدينار (العملة المحلية) خلال الفصل الثالث 2020، إذ ارتفعت قيمة الدينار العراقي أمام الدولار من (1243) ديناراً للدولار خلال شهر حزيران إلى (1221) ديناراً للدولار خلال شهر أيلول، لذلك انخفض مؤشر ضغط السوق الأجنبي إلى (-2.9%) خلال شهر أيلول من عام 2020 وتجاوز الحد الأدنى للمؤشر لكنه ضمن الحدود العليا، كما شهدت نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2) انخفاضاً كبيراً على ما كانت عليه في الفصل الثالث من عام

2019 مُسجلةً (62.4%) خلال الفصل الثالث من عام 2020 بعدما كانت (78.7%) في نفس الفصل من عام 2019، لكنها لم تتجاوز النسبة المعيارية (50%).

فيما تضمن الفصل الثاني تحليل مؤشرات أداء المصارف، الذي من خلاله يمكن التعرف على مدى سلامة الجهاز المصرفي، فيُلاحظ أنّ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع قد بلغت (59.9%) في الفصل الثالث 2020 وهي لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي (70%)، ولكن بالمقارنة مع نفس الفصل من عام 2019 يلحظ أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة نمو الائتمان النقدي بلغ (14.7%)، أما بشأن المضاعف النقدي فقد كان هناك ارتفاع في قيمة المضاعف النقدي في الفصل الثالث من عام 2020 ليصل إلى (1.39%) بعد أن كان (1.37%) في نفس الفصل لعام 2019، كما وأن العوائد التي حققها الجهاز المصرفي انخفضت، إذ انخفض العائد على الموجودات في الفصل الثالث من عام 2020 إلى (0.58%) بعد أن كان (0.63%) للفصل نفسه من عام 2019، أما نسبة للعائد على حقوق الملكية فقد شهدت انخفاضاً أيضاً من (5.37%) في الفصل الثالث لعام 2019 إلى (4.44%) للفصل نفسه من عام 2020. أما بالنسبة للفصل الثالث فإنه يتضمن تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي التي من شأنها أن تؤثر في عمل الجهاز المصرفي، ومن خلال تحليل هذه المؤشرات تبين أن اسعار المستهلك سجلت ارتفاعاً خلال الفصل الثالث من عام 2020 ليبلغ (104.7%) مقارنة بنفس الفصل من عام 2019 إذ سجل (104.2%)، كما أن الموازنة العامة لدى الدولة في اتجاه مستمر نحو العجز خلال المدة (2020 Q3-2019Q3) إذ سُجلت نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفصل الثالث من عام 2020 نسبة سالبة بلغت (24-%)، وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق زيادة ملحوظة خلال الفصل الثالث من عام 2020 بلغت (31%).

الفصل الاول

تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة

1- مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي¹:

يعد الحفاظ على سعر الصرف للعملة المحلية من أهم أهداف السياسة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي، بل إن الهدف الأول للبنك المركزي لأي بلد هو الحفاظ على سعر صرف للعملة المحلية يتلائم والوضع الاقتصادي السائد في البلد، لذلك من الضروري أن يتسم متغير سعر الصرف بالواقعية والاستقرار وذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل أسرع وأكثر سهولة، كونه يساهم في تحسين الحساب الجاري لميزان المدفوعات ونمو الاحتياطيات الأجنبية وهو أيضاً يعمل على تجنب الاقتصاد من الضغوط التضخمية. كما يعد سعر الصرف محور أساسي في السياسة النقدية، إذ إن استقراره يشجع الإنتاج والنمو الاقتصادي، فهو مرتكز أساسي للاستقرار النقدي كما يُعد من المتغيرات الجوهرية التي لها تأثير مباشر على النشاط الاقتصادي للبلد.

وسوف يتم قياس مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي بإدخال متغير الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي كمتغير أساس في هذا المؤشر، إذ إن البنك المركزي العراقي يستخدم سعر الصرف بوصفه مثنياً اسماً للأسعار والسيطرة على معدلات التضخم، وللحفاظ على سعر صرف مستقر فإن البنك المركزي يدخل عن طريق نافذة بيع العملة لتحقيق التوازن

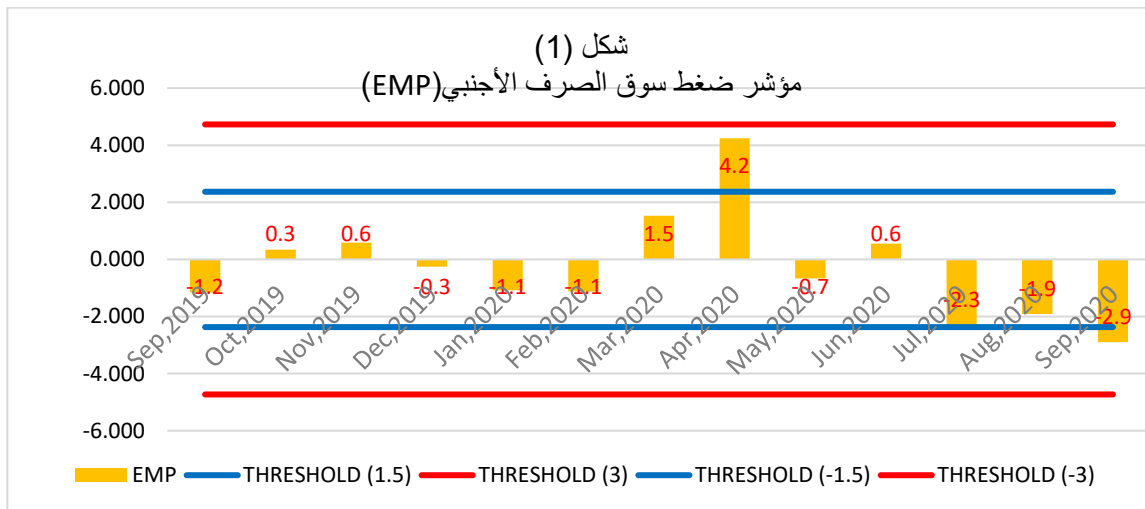
¹ يعرف ضغط سوق الصرف الأجنبي بأنه تغير حجم النقد المحلي، عرضاً وطلباً، ويؤدي في حال عدم التدخل، إلى تقلب في قيمة العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية. يتم قياس هذا المؤشر بالاعتماد على الصيغة الآتية والمعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي.

$$EMP_{i,t} = \frac{1}{\sigma \Delta \% er} \Delta \% er + \frac{1}{\sigma \Delta res} \Delta res$$

المزيد انظر:

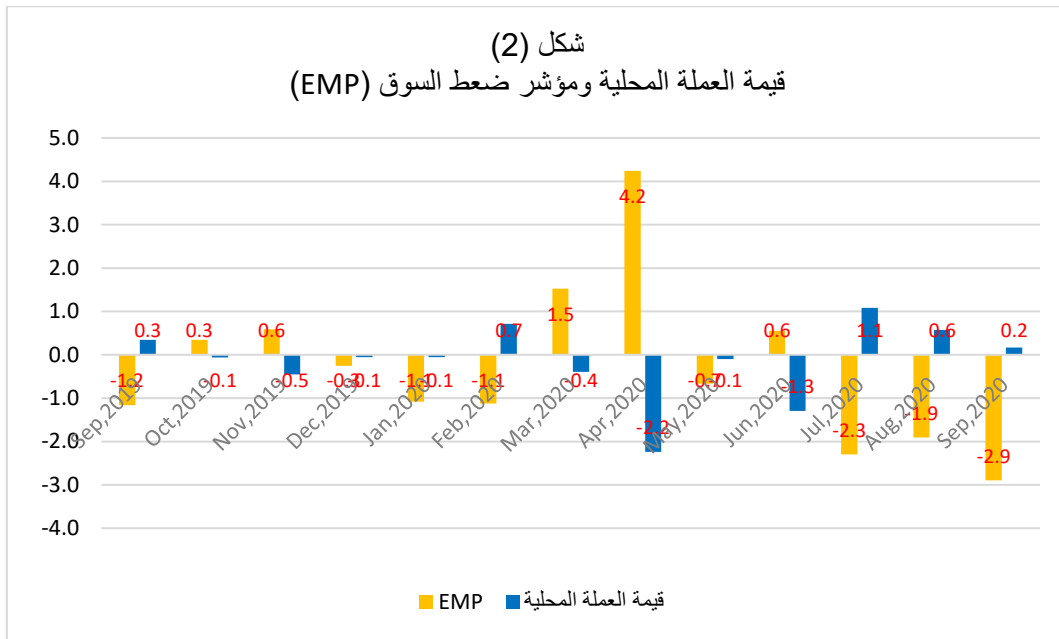
IMF, (2007) World Economic Outlook October 2007: Globalization and Inequality, World Economic and Financial Surveys, pp 129-130.

بين العرض والطلب على العملة الأجنبية والحفاظ على سعر صرف مستقر وقريب إلى الواقع لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وذلك باستخدام احتياطاته من العملة الأجنبية التي يحصل عليها من خلال مشترياته من وزارة المالية، إن هذا المؤشر يحتوي على قيم معيارية يمكن من خلالها قياس الضغط على العملة وقياس مدى الارتفاع والانخفاض في قيمتها، مع وجود متغيرات أخرى تؤثر على مستوى ضغط سوق الصرف الأجنبي منها أسعار الفائدة وحجم الائتمان والشكل (1) يوضح مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي: Exchange Market Pressure Index (EMPI)



يُلاحظ من الشكل (1) إن مؤشر سوق الضغط الأجنبي قد انخفض خلال الأشهر (تموز، آب، أيلول) أي ان هناك ارتفاعاً في قيمة الدينار العملة المحلية خلال هذه الأشهر، إذ ارتفعت قيمة الدينار العراقي أمام الدولار من (1243) دينار للدولار خلال شهر حزيران إلى (1221) دينار للدولار خلال شهر أيلول، لذلك انخفض مؤشر ضغط السوق الأجنبي إلى (-2.9%) خلال شهر أيلول من عام 2020 وتجاوز الحد الأدنى للمؤشر لكنه ضمن الحدود العليا، إن هذا الارتفاع في قيمة العملة جاء نتيجة لدفاع البنك المركزي عنها وذلك من خلال موازنة العرض والطلب على العملة الأجنبية في السوق عن طريق نافذة بيع العملة التي تُعد

إحدى أوجه عمليات السوق المفتوحة، هذا الدفاع عن قيمة العملة أدى إلى انخفاض صافي الموجودات الأجنبية خلال هذه المدة (2020/9 – 2020/6) بنسبة (7.9%) لدى البنك المركزي، و حصل هذا الانخفاض نتيجة هبوط مستوى مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية من وزارة المالية بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية، إذ إن واردات النفط تُعد المصدر الأساس للعملة الأجنبية لدى الحكومة، ومن الجدير بالذكر إن قيمة العملة تتناسب عكسياً مع مؤشر ضغط السوق الأجنبي، والشكل (2) يوضح ذلك:

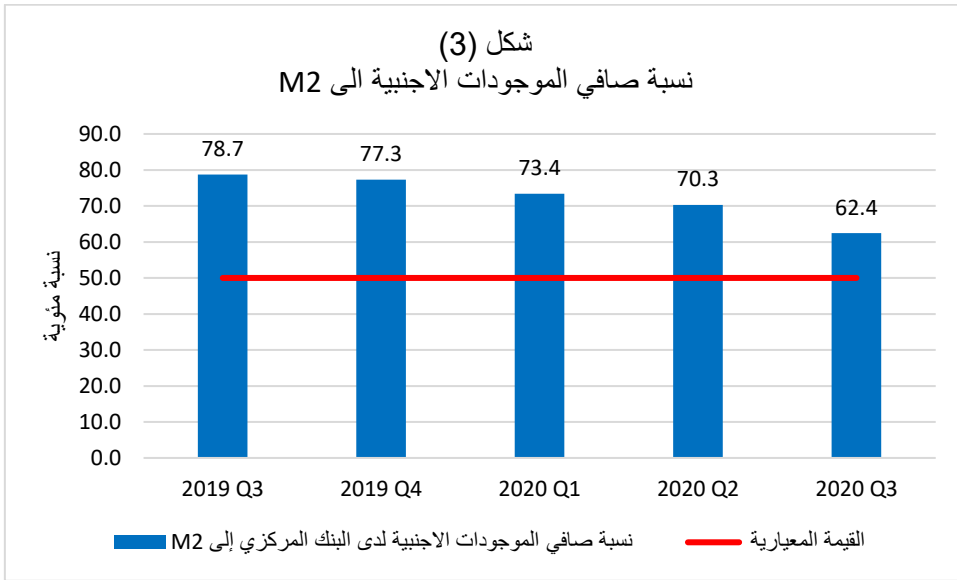


يُلاحظ من الشكل (2) إن هناك علاقة عكسية بين مؤشر ضغط السوق وقيمة العملة المحلية، إذ إن ارتفاع قيمة العملة بنسبة (0.2%) خلال شهر أيلول من عام 2020 قابلها انخفاض في مؤشر ضغط السوق بنسبة (2.9%).

ثانياً/ كفاية الاحتياطيات:

1- نسبة صافي الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2):

كما ذكر سابقاً في مؤشر ضغط السوق فإن البنك المركزي العراقي يدافع عن قيمة العملة المحلية من خلال الاحتياطيات الأجنبية التي يمتلكها، وبالتالي فإن وجود نسبة احتياطيات كافية يساعد البنك المركزي في الحفاظ على قيمة العملة المحلية، وإن القيمة المعيارية لهذه النسبة هي (50%)، فإذا كان صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي أكبر من هذه النسبة فإن البنك المركزي يكون لديه القدرة للدفاع عن العملة، والشكل (3) يوضح هذه النسبة:



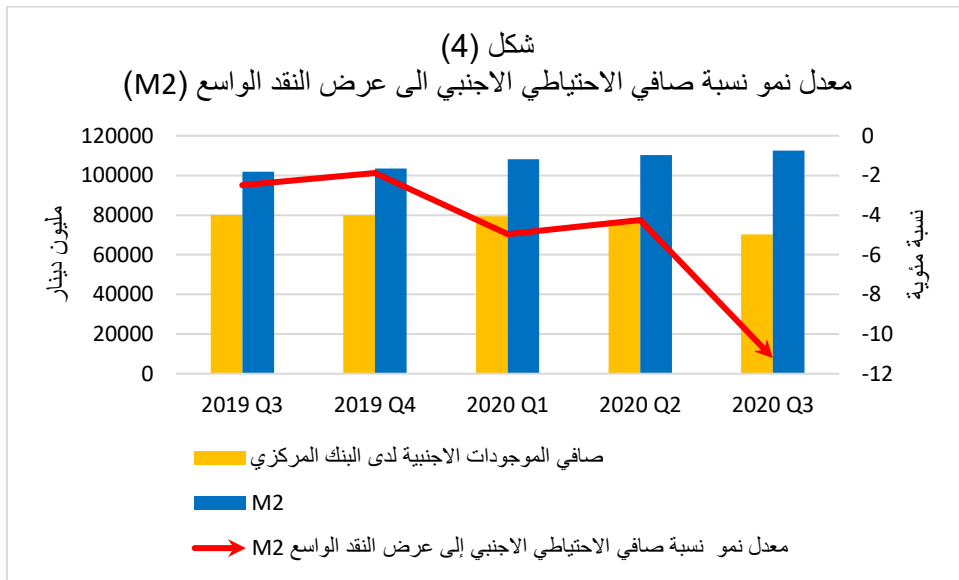
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يوضح الشكل (3) إن نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي لم تنخفض عن النسبة المعيارية (50%) وإنما سجلت (62.4%) خلال الفصل الثالث من عام 2020، لكن بالمقابل هذه النسبة سجلت انخفاً كبيراً على ما كانت عليه في الفصل الثالث من عام

2019 اذ سجلت (78.7%) هذا الانخفاض اذا ما استمر بهذه الكيفية فإنه من الممكن أن يكون هناك مشكلة بالنسبة للبنك المركزي لأن الاحتياطيات الأجنبية هي السبيل الوحيد حالياً للحفاظ على قيمة العملة المحلية، وهي خط الدفاع الأول عنها، ويعود هذا الانخفاض في الاحتياطيات الاجنبية بسبب انخفاض أسعار النفط وأثار جائحة كورونا التي تسببت بانخفاض الإيرادات الحكومية مما قلل مبيعات الحكومة من الدولار إلى البنك المركزي وأنعكس بدوره على الاحتياطيات الأجنبية.

2- معدل نمو نسبة صافي الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد (M2):

إن صافي الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي يُعد مهماً جداً ذلك لأنه خط الدفاع الأول عن قيمة العملة المحلية، لذلك يقيس هذا المؤشر نسبة النمو في الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع والشكل (4) يوضح ذلك:



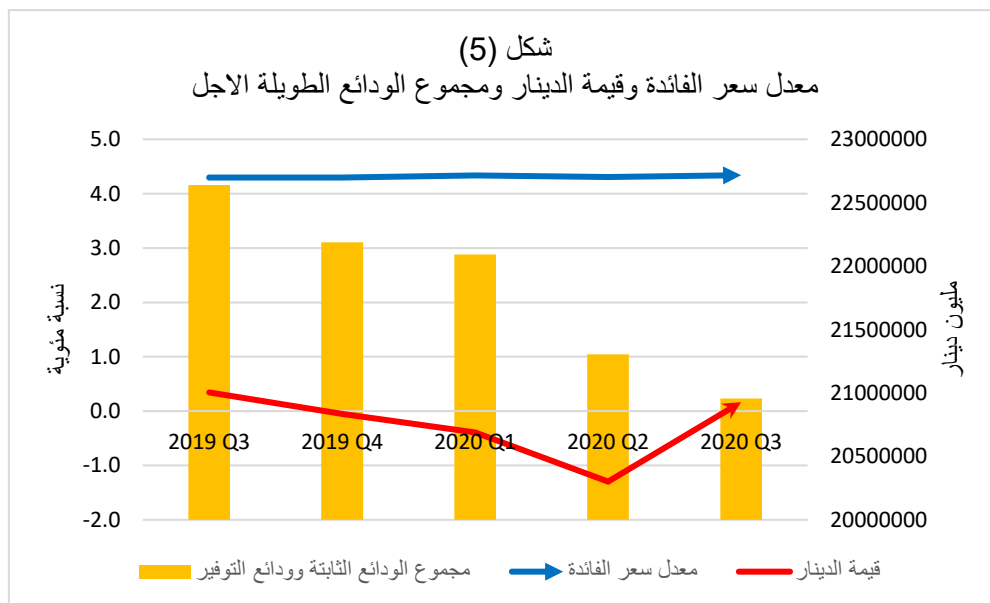
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يُلاحظ من الشكل (4) إن هناك انخفاضاً ملحوظاً في نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع، حيث انخفضت هذه النسبة إلى (11.2%) في الفصل الثالث من عام 2020 قياساً إلى الفصل الثاني من نفس العام، وهو انخفاض كبير مقارنةً بالفصل ذاته من عام 2019 حيث سجلت النسبة انخفاض (2.4%)، إذ من الملاحظ إن صافي الاحتياطيات الأجنبية تسير بمستوى متنازل وانخفاض ملحوظ طيلة المدة (2019-2020).

ثالثاً/ التغيير في معدلات أسعار الفائدة

1- أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الودائع⁽¹⁾:

يوضح هذا المؤشر أثر أسعار الفائدة على الودائع ذلك أن سعر الفائدة هو إحدى الأدوات التي من الممكن أن تستخدمها السلطة النقدية في تنفيذ اتجاهاتها المنشودة حسب الوضع الاقتصادي الذي يمر به البلد، والشكل رقم (5) يوضح ماسبق ذكره :

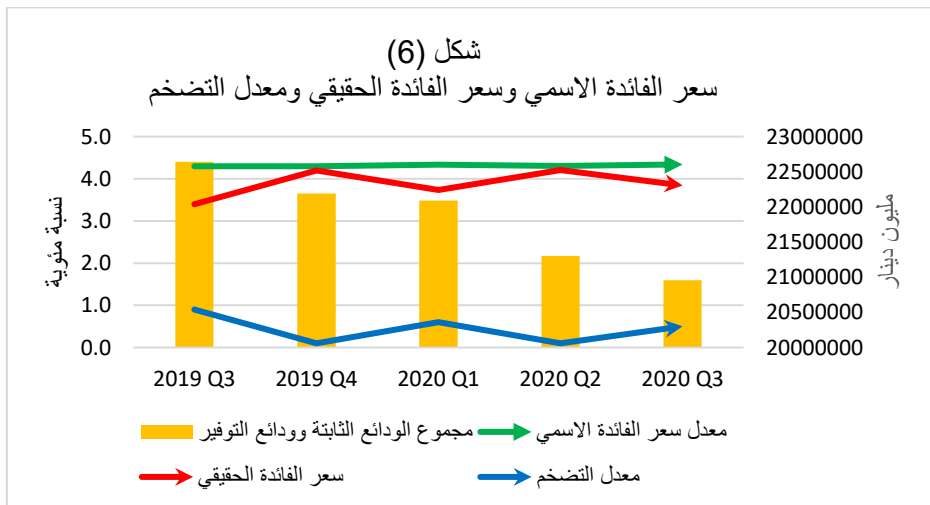


1 - وشملت أسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر، والودائع لمدة سنة وودائع التوفير.

يتضح من الشكل (5) أن هناك استقراراً في معدل أسعار الفائدة قصيرة الأجل عند 4.3%) خلال المدة (2019 Q3 – 2020 Q3) بينما هناك انخفاض في حجم الودائع طويلة الأجل ، إذ انخفضت الودائع بنسبة سالبة بلغت (7- %) خلال نفس الفترة مما يعني إن أسعار الفائدة في العراق ليس لها تأثير على حجم الودائع إذ ان انخفاض حجم الودائع يعود إلى الظرف الاستثنائي الذي مر به البلد من انخفاض في أسعار النفط وحالة الركود الداخلي بسبب الإجراءات المتبعة للحد من آثار كوفيد-19، كذلك يتضح أن أسعار الفائدة ليس لها تأثير على قيمة الدينار ففي الوقت الذي كانت أسعار الفائدة مستقرة كان هناك تقلب في قيمة الدينار صعوداً ونزولاً خلال نفس المدة المذكورة، وعليه فإن أسعار الفائدة في العراق علاقتها ضعيفة جداً مع حجم الودائع وقيمة الدينار.

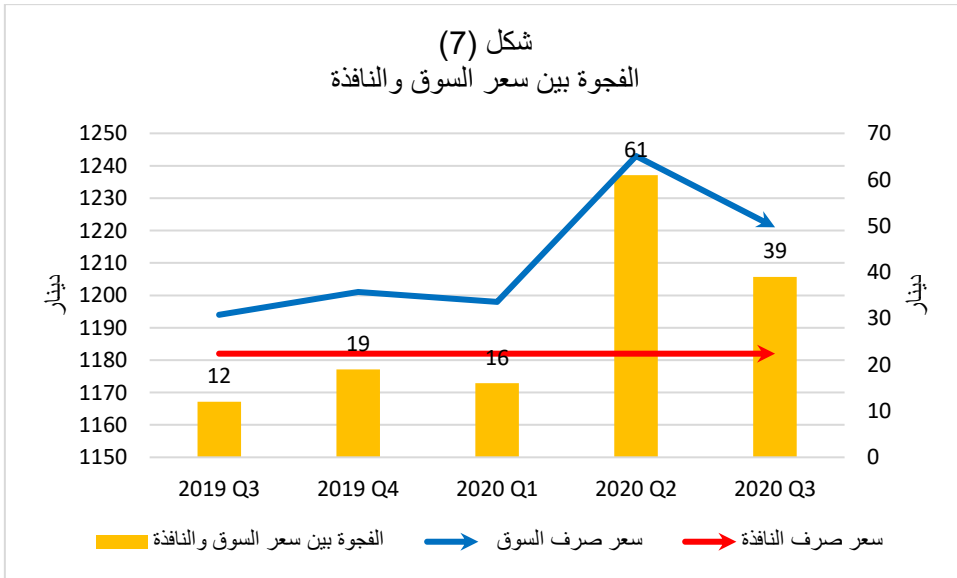
2- سعر الفائدة الحقيقي:

يعبر سعر الفائدة الحقيقي عن الفرق بين سعر الفائدة الاسمي ومعدل التضخم، والشكل (6) يوضح سعر الفائدة الاسمي والحقيقي ومعدل التضخم:



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يتضح من الشكل (6) إن سعر الفائدة الحقيقي ارتفع أثناء الفصل الثالث من عام 2020 ليصل إلى (3.8%) بعدما كانت قيمته (3.4%) في نفس الفصل من عام 2019، إذ كان هناك انخفاض في معدل التضخم أثر على سعر الفائدة الحقيقي بالإيجاب، فانخفض معدل التضخم من (0.9%) في الفصل الثالث من عام 2019 ليصل إلى (0.5%) لنفس الفصل من عام 2020، إذ إن سعر الفائدة الحقيقي يعمل على إزالة الآثار التضخمية من سعر الفائدة الإسمي فيعكس العائد الحقيقي على الودائع (الثابتة والتوفير) التي انخفضت خلال نفس الفترة. أما بالنسبة إلى قيمة الدينار فيلاحظ إن هناك فجوة بين سعر صرف السوق المتداول وسعر صرف نافذة بيع العملة، والشكل (7) يوضح ذلك:



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يوضح الشكل (7) الفجوة بين سعر صرف السوق وسعر صرف النافذة للدينار العراقي، ويلاحظ أن هناك اتساعاً في هذه الفجوة لتصل إلى (39) ديناراً خلال الفصل الثالث من عام 2020 بعدما كانت (12) ديناراً مقارنة بنفس الفصل من عام 2019، إذ يعكس هذا الانخفاض التراجع في الطلب على العملة المحلية بصفتها مخزن للقيمة نتيجة تراجع سعر صرف الدينار وبالتالي قيمته، إذ شهدت أسعار الصرف تراجعاً في سعر صرف الدينار مقابل الدولار ليصل إلى (1221) ديناراً للدولار الواحد أثناء الفصل الثالث من عام 2020 مقابل (1194) ديناراً للدولار الواحد أثناء الفصل الثالث من العام 2019، أي إن فجوة سعر الصرف قد ارتفعت بمقدار كبير وصلت إلى (39) ديناراً بين سعر صرف النافذة البالغ (1182) وسعر صرف السوق أثناء الفصل الثالث من عام 2020، وهذا يعكس حجم المضاربة على العملة الأجنبية وتراجع ثقة الجمهور بالعملة المحلية أثناء أزمات كهذه، وهذا ما يدفع البنك المركزي إلى متابعة أسعار الصرف والمحافظة عليها والدفاع عن استقرارها للعبور من تلك الازمة بإتباعه جملة من السياسات التي من شأنها أن تحافظ على استقرار المستوى العام للأسعار.

الفصل الثاني

تحليل مؤشرات أداء المصارف

1- قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف:

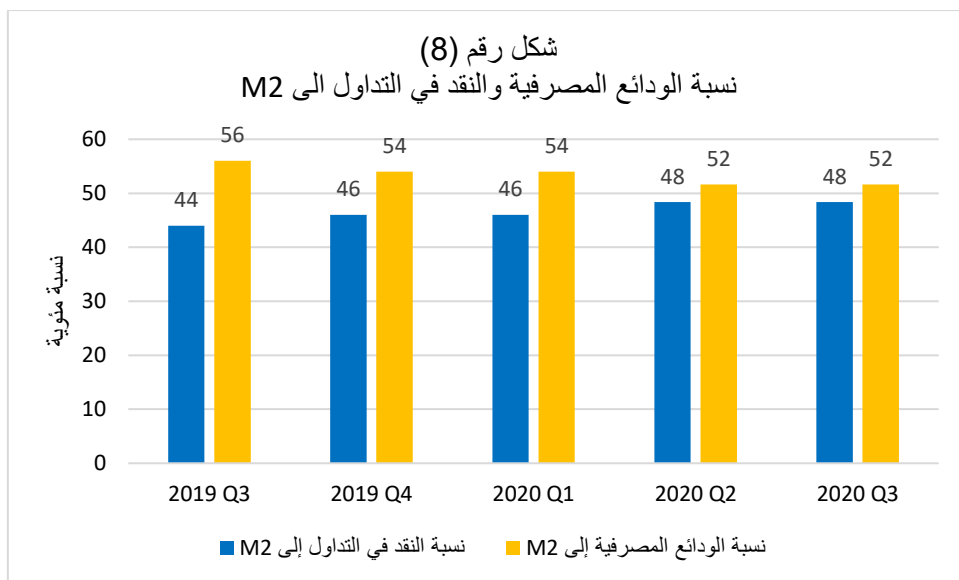
تعد البنوك المركزية ، عالمياً ، السلطة النقدية في أي بلد وتمتلك وظائف خاصة بها ولا تستطيع مؤسسة اخرى القيام بها، ومن بين هذه الوظائف التي تكون خاصة بالبنوك المركزية وظيفة إقراض المصارف التي وجدت لمساعدة المصارف المتعثرة مالياً وذلك وفق ضوابط محددة، والبنك المركزي العراقي باعتباره الملجأ الاخير للإقراض تلجأ اليه المصارف في حال وجود تعثر مالي او نقص في السيولة وذلك حسب قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 والمادة (30) منه وفق الشروط القانونية، ومن بين هذه الشروط أن يرى البنك المركزي أن المصرف مليء وأن الضمانات التي يقدمها مناسبة وأن طلب المعونة قائم على حاجته لتحسين السيولة، أو اذا كان هذا الدعم ضروري للحفاظ على استقرار النظام المالي أو يصدر وزير المالية ضماناً كتابياً للبنك المركزي العراقي نيابة عن الحكومة يضمن فيه سداد قيمة القرض.

ان ارتفاع نسبة المؤشر تعكس هشاشة القطاع المصرفي banking sector fragility وازدياد المخاطر على النظام المصرفي وسمعته كونها تعبر عن ازمة سيولة تعكس مقدار التعثر الذي يعاني منه القطاع المصرفي، ويلحظ إن البنك المركزي العراقي لم يقدم قروضاً للمصارف العاملة أثناء الفصل الثالث من عام 2020.

2- الودائع المصرفية / M_2 :

يمثل هذا المؤشر رغبة الجمهور بالتوجه إلى المصارف من اجل إيداع أموالهم، وكلما كانت هناك ثقة من الجمهور في المصارف العاملة وكان هناك استقرار نسبي في الظروف الاقتصادية يكون هناك زيادة في هذا المؤشر أي يكون هنالك ارتفاع في حجم الودائع لدى المصارف العاملة، ويُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة الودائع المصرفية على عرض النقد بالمعنى الواسع.

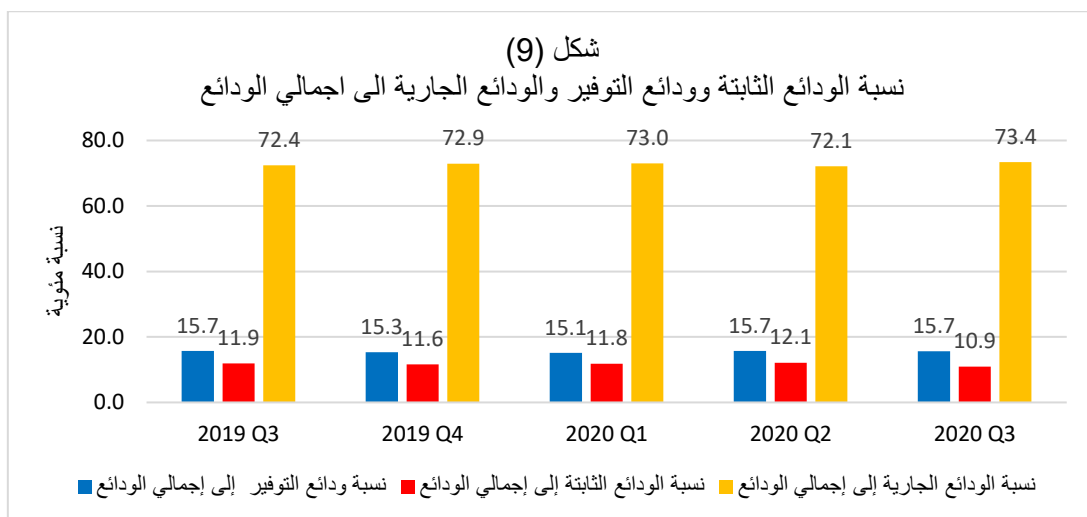
ويوضح الشكل (8) نسبة الودائع المصرفية إلى M_2 ، والتي انخفضت من (56%) في الفصل الثالث من عام 2019 إلى (52%) من الفصل نفسه من عام 2020، وفي المقابل ارتفعت نسبة النقد في التداول إلى M_2 من (44%) في الفصل الثالث من عام 2019 إلى (52%) للفصل نفسه من عام 2020، ان هذا الانخفاض في نسبة الودائع يرجع إلى الوضع المربك الذي مر به البلد بسبب أزمة كورونا وما تبعة من إجراءات للسيطرة على هذا الوباء كغلق الأسواق والنشاطات الاقتصادية بسبب حالة عدم اليقين التي سادت في هذه الفترة، مادعا المودعين الى سحب جزء من وداائعهم لغرض التصرف بها ، لكن لم يكن الانخفاض بشكل كبير والذي قد يكون مؤثراً على السيولة.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

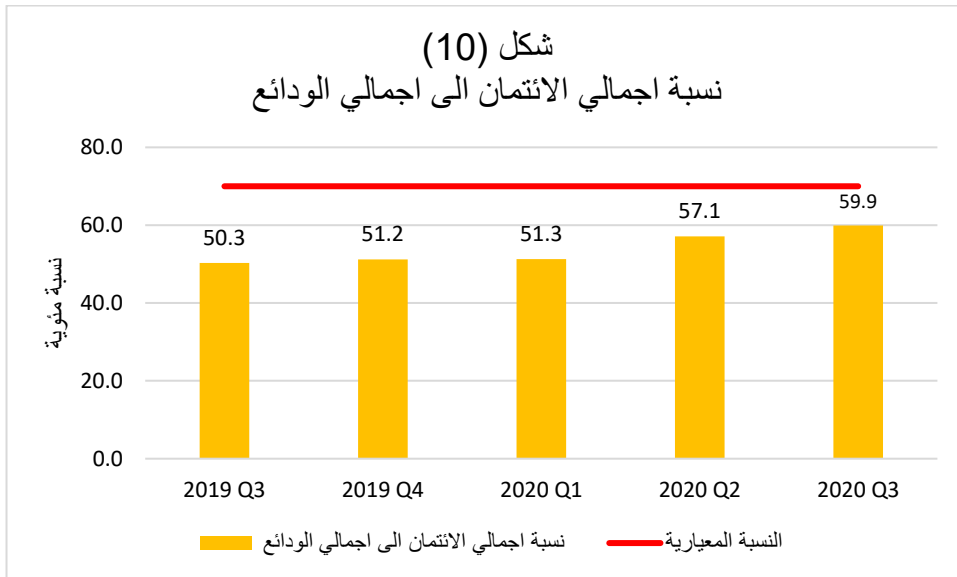
وبالرجوع إلى أنواع الودائع لدى المصارف التجارية يُلاحظ أنّ نسبة الودائع الجارية صاحبة النسبة الأكبر من إجمالي الودائع لدى المصارف، والشكل (9) يوضح نسبة الودائع الجارية والثابتة والتوفير إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية، أذ يتضح أن نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية قد ارتفعت من (72.4%) في الفصل الثالث عام

2019 إلى (73.4%) لنفس الفصل عام 2020، فيما انخفضت الودائع الثابتة إلى (10.9%) في الفصل الثالث عام 2020 بعدما كانت (11.9%) من الفصل نفسه عام 2019، أما بالنسبة لودائع التوفير فبقت ثابتة عند (15.7%) خلال نفس الفترة، ومن الجدير بالذكر إن إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية قد انخفض بنسبة (3.7%) خلال الفترة من الفصل الثالث عام 2019 إلى نفس الفصل عام 2020 وذلك بسبب انخفاض نسبة الاقبال على المصارف وزيادة حالة اللايقين التي مرت على البلاد بسبب جائحة كورونا وتبعاتها.



3- إجمالي الائتمان النقدي / إجمالي الودائع:

إن هذه النسبة محددة من البنك المركزي العراقي بأنها يجب أن لا تتجاوز (70%) وتُقاس هذه النسبة عن طريق قسمة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، والذي يُعبر عن حالة السيولة في الأجل الطويل للقطاع المصرفي، و الشكل (10) يوضح هذه النسبة:



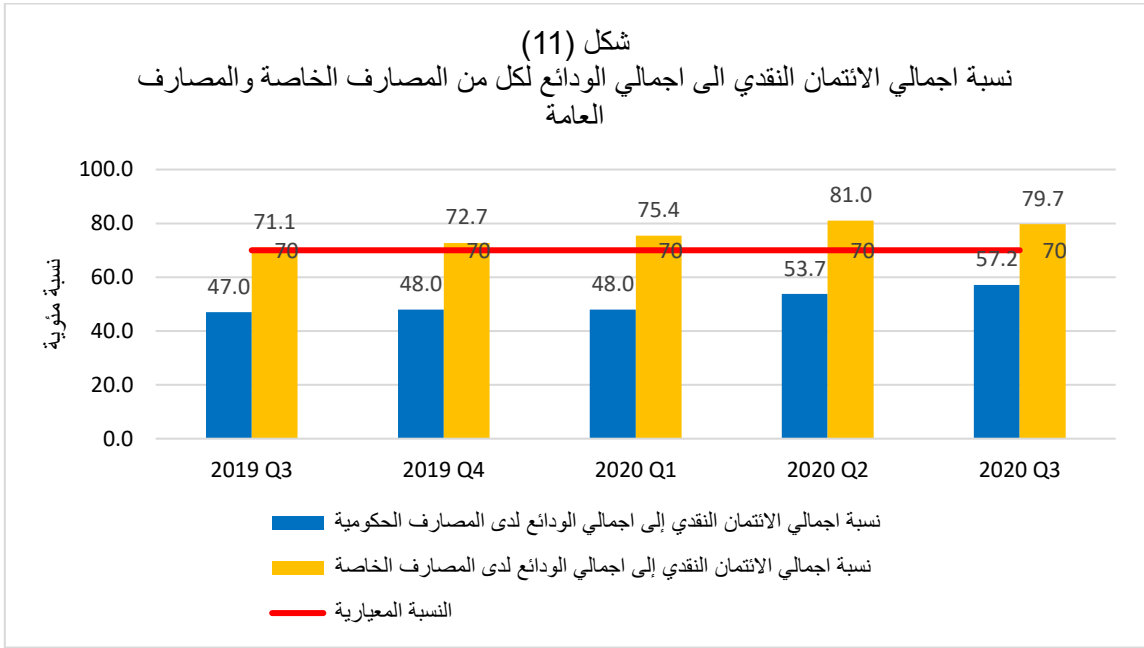
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يتضح من الشكل (10) إنَّ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع بلغت (59.9%) في الفصل الثالث 2020 وهي لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي (70%)، ولكن بالمقارنة مع نفس الفصل من عام 2019 يلحظ ان هناك ارتفاع ملحوظ في نسبة نمو الائتمان النقدي بلغ (14.7%).

ان الشكل اعلاه يوضح نسبة الائتمان النقدي الى الودائع لأجمالي المصارف العاملة، ولكن بالعودة الى المصارف الخاصة والمصارف العامة كل على حده يتضح ان المصارف الخاصة قد تجاوزت هذه النسبة التي حددها البنك المركزي والشكل (11) يوضح ذلك:

شكل (11)

نسبة اجمالي الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع لكل من المصارف الخاصة والمصارف العامة



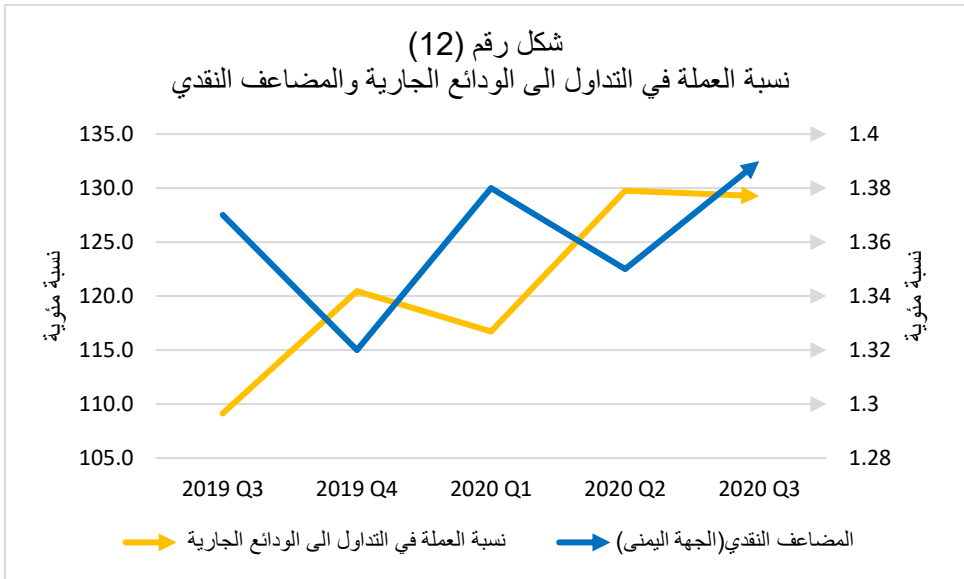
المصدر: البنك المركزي العراقي، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

ان نسبة اجمالي الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة قد تجاوزت نسبة ال (70%) التي حددها البنك المركزي العراقي، اذ بلغت هذه النسبة (79.7%) في الفصل الثالث من عام 2020، لذلك اصبح من الضروري بالنسبة للمصارف الالتزام بهذه النسبة من اجل تجنب التعثر المالي بالنسبة للمصارف الخاصة، اما بالنسبة الى المصارف العامة فهي لم تتجاوز هذه النسبة، ومن الجدير بالذكر ان ودائع الحكومة المركزية والمؤسسات العامة تشكلت (63.4%) من اجمالي ودائع المصارف الحكومية في نهاية الفصل الثالث من عام 2020، في حين شكلت الودائع الحكومية المركزية والمؤسسات العامة لدى المصارف الخاصة نسبة (3.1%) من اجمالي ودائع المصارف الخاصة.

4- المضاعف النقدي:

يعكس المضاعف النقدي النشاط للجهاز المصرفي العامل داخل الاقتصاد وهو يتكون اساساً من حجم الائتمان الممنوح داخل القطاع الحقيقي ويقاس مدى رغبة وقدرة المصارف على تحويل

الودائع إلى ائتمان، وهو من أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على حجم النشاط المصرفي ومدى استقرار القطاع المصرفي، إذ يعكس قدرة المصارف على منح الائتمان وبالتالي زيادة الخدمات التي يقدمها الجهاز المصرفي إلى الجمهور، كما ويبين قدرة المصارف على جذب الودائع، إذ أن عملية منح الائتمان تحتاج إلى سيولة كافية تمثل الودائع جزء مهم منها، والشكل (12) يوضح نسبة المضاعف النقدي:



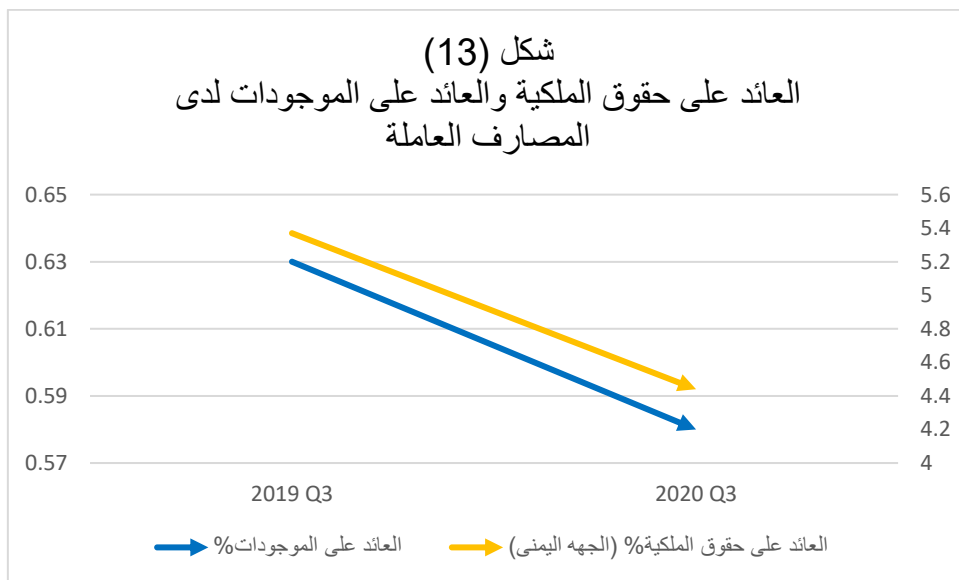
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يتبين من الشكل (12) ارتفاع في قيمة المضاعف النقدي في الفصل الثالث من عام 2020 ليصل إلى (1.39%) بعد أن كان (1.37%) في نفس الفصل لعام 2019، قابلاً لانخفاض في قيمة الاحتياطيات الفائضة للمصارف لدى البنك المركزي العراقي إذ بلغ هذا الانخفاض (76%) خلال الفترة من الفصل الثالث عام 2019 إلى نفس الفصل عام 2020، كما وأنَّ هناك ارتفاع في نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية إذ ارتفعت هذه النسبة من (109.1%) إلى (129.3%) خلال الفترة من الفصل الثالث (2019) إلى نفس الفصل (2020)، أي أن هناك انخفاض في اقبال الجمهور على المصارف خلال الفصل الثالث من عام (2020)، وهذا يعود

إلى الوضع الاقتصادي غير المستقر الذي يمر به البلد خلال هذه الفترة نتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية وحالة عدم اليقين التي نتجت جراء جائحة كورونا.

5-ربحية المصارف:

يوضح هذا المؤشر العائد الذي تحصل عليها المصارف او الخسارة التي تتعرض لها، والشكل (13) يوضح العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف العاملة في العراق:



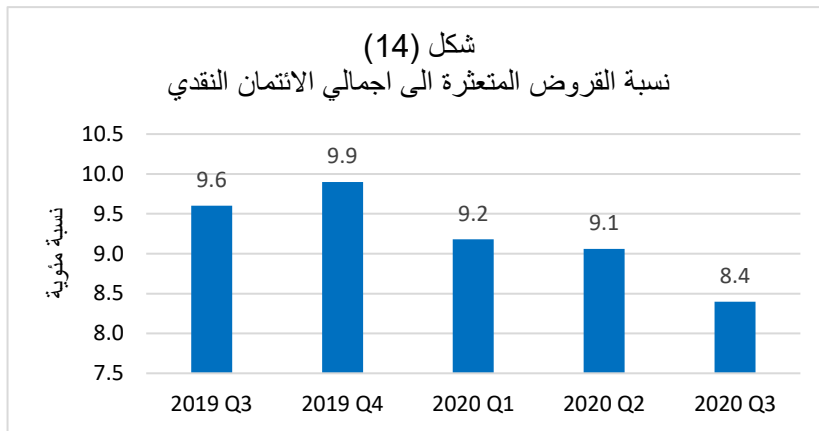
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

يوضح الشكل (13) أنّ هناك انخفاض في نسبة العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية اذ انخفض العائد على الموجودات في الفصل الثالث من عام 2020 إلى (0.58%) بعد أن كان (0.63%) للفصل نفسه من عام 2019، أما نسبة للعائد على حقوق الملكية فقد شهدت انخفاضاً أيضاً من (5.37%) في الفصل الثالث لعام 2019 إلى (4.44%) للفصل نفسه من عام 2020، وذلك بسبب حالة الركود الذي يعاني منه البلد وانخفاض اقبال الجمهور على المصارف.

6- القروض المتعثرة/ إجمالي الائتمان النقدي:

يقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الائتمان النقدي، والشكل

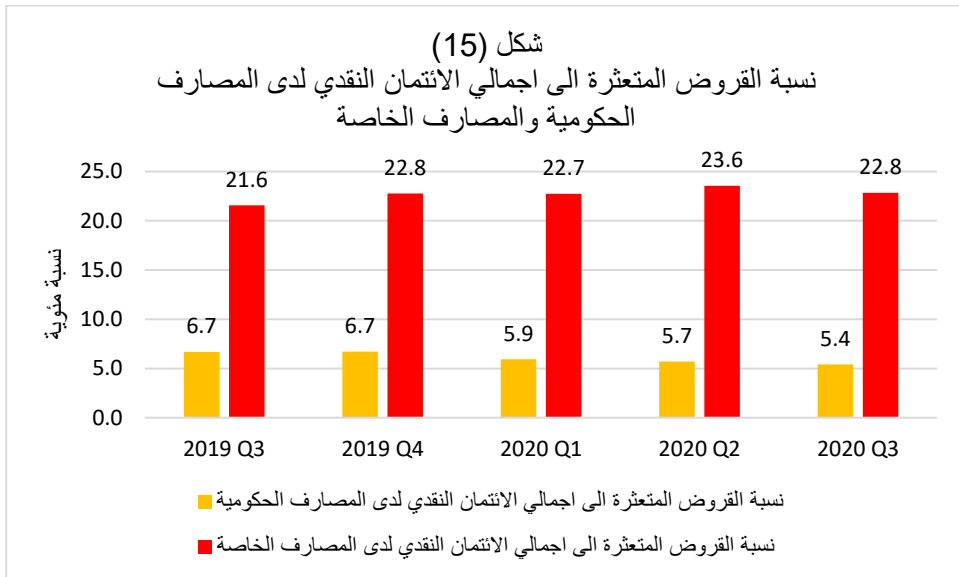
(14) يوضح ذلك:



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي في الفصل الثالث من عام 2020 قد انخفضت إلى (8.4%) بعد أن كانت (9.6%) للفصل نفسه عام 2019، بمعدل نمو سالب بلغ (-12.5%) أنّ هذه النسبة تمثل إجمالي المصارف العاملة وانخفاضها يعد أمر إيجابي بالنسبة لسلامة واستقرار القطاع المصرفي.

ولكن عند العودة إلى تفصيل المصارف من حيث ملكيتها نجد ان هناك زيادة في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة والشكل (15) يوضح ذلك:

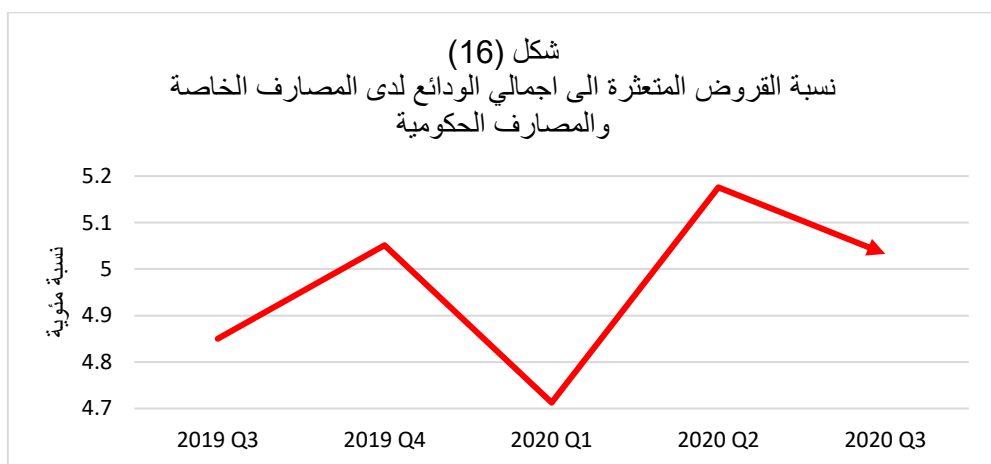


أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة مرتفعة جداً ، إذ زادت هذه النسبة من (21.6%) في الفصل الثالث عام 2019 إلى (22.8%) لنفس الفصل عام (2020)، بنسبة نمو بلغت (5.5%) وإن حجم القروض المتعثرة لدى المصارف الخاصة يشكل أكثر من خمس الائتمان النقدي الممنوح لديها، أما بالنسبة للمصارف العامة فقد انخفضت هذه النسبة من (6.7%) في الفصل الثالث عام 2019 إلى (5.4%) لنفس الفصل عام 2020 بنسبة انخفاض سالبة بلغت (24-%)، إن هذا الارتفاع في حجم الديون المتعثرة لدى المصارف الخاصة يحتم عليها الالتزام بالضوابط السليمة في عملية منح الائتمان من خلال دراسة حالة الزبون والجدوى الاقتصادية للمشروع وغيرها، كما ويتطلب على المصارف تخصيص مبالغ كافية تكون مخصصة للديون المتعثرة، وبالرجوع إلى مخصص الديون المتعثرة لدى المصارف الخاصة فقد بلغت نسبتها المتعثرة إلى إجمالي الديون المتعثرة في الفصل الثاني من عام 2020 (65%) أي (35%) من الديون المتعثرة هي دون مخصص لها مما يزيد من احتمالية تعثر المصارف، لذلك توجب على الأخيرة زيادة مخصصاتها على الديون المتعثرة، وكذلك العمل على تنفيذ

تعليمات البنك المركزي في احتساب المخصص على هذه الديون ، أما بالنسبة للمصارف الحكومية فقد بلغت نسبة مخصص الديون المتعثرة إلى إجمالي الديون المتعثرة (123%) أي إن المصارف الحكومية كونت مخصصات كافية لمواجهة ديونها المتعثرة.

7- القروض المتعثرة/ إجمالي الودائع :

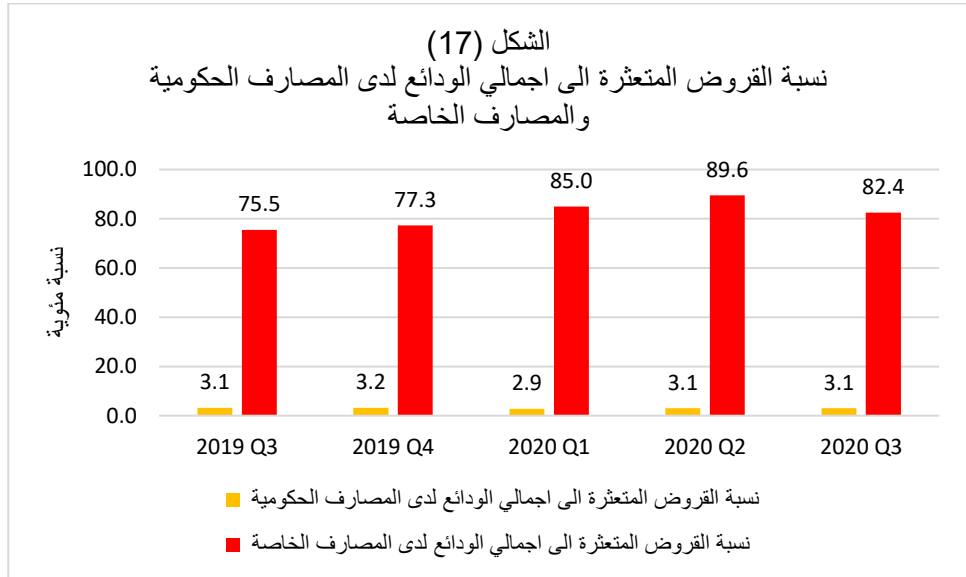
يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الودائع لدى المصارف، والشكل (16) يوضح ذلك:



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

يُلاحظ أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع قد ارتفعت من (4.8%) في الفصل الثالث لعام 2019 إلى (5.03%) لنفس الفصل من عام 2020، و هذا الارتفاع يعود أساساً لانخفاض حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي وحجم القروض المتعثرة بنسبة (3.7%-) خلال الفترة من (2019 Q3-2020Q3) وذلك بسبب عزوف الجمهور عن المصارف نتيجة الأوضاع غير المستقرة التي تعيشها البلاد بسبب جائحة كورونا.

وبالعودة إلى تصنيف المصارف من حيث الملكية نجد أن هناك ارتفاعاً في هذه النسبة للمصارف الخاصة والشكل (17) يوضح ذلك:

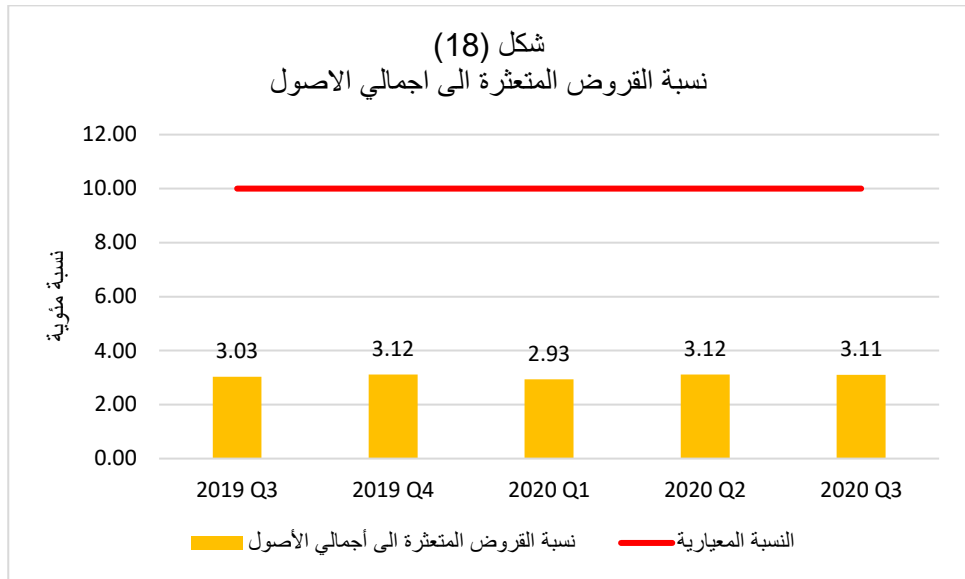


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة مرتفعة جداً وهي في حال ارتفاع مستمر إذ ارتفعت من (75.5%) في الفصل الثالث عام 2019 إلى (82.4%) لنفس الفصل عام 2020، وهي نسبة كبيرة جداً تؤثر كثيراً على ودائع المصرف وحجم السيولة المتوفرة لديه وتزيد من احتمالية تعرضه للخسائر، لذلك أصبح من الضروري اتباع الأساليب العلمية الصحيحة في عملية منح الائتمان من المصارف الخاصة، أما بالنسبة للمصارف الحكومية فإن نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الودائع لديها فبقيت ثابتة عند (3.1%) خلال الفترة من (2019 Q3-2020 Q3).

8- القروض المتعثرة/ إجمالي الأصول :

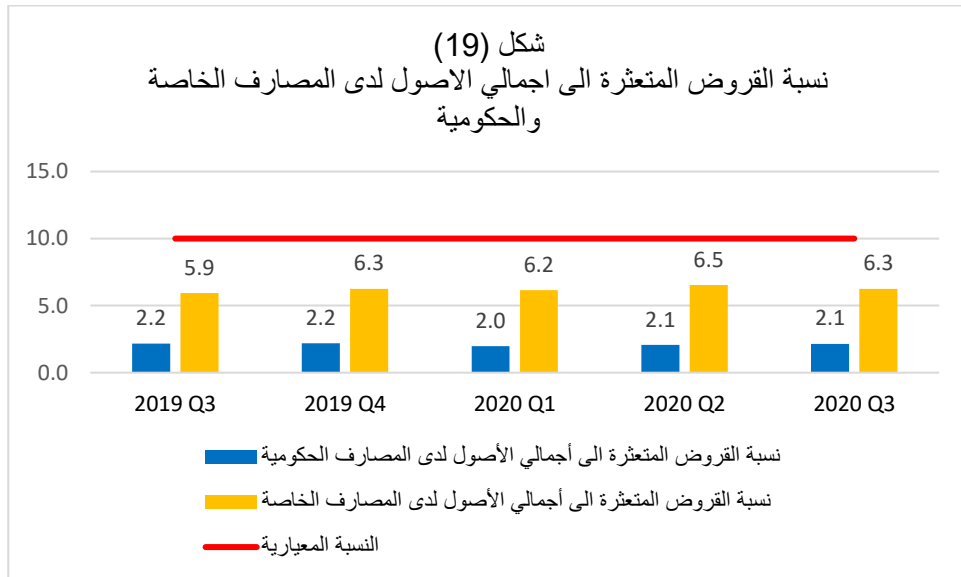
يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الأصول لدى المصارف، إذ كشفت تجارب الدول والأدبيات إنّ تجاوز هذه النسبة (10%) ينذر بحدوث أزمة مصرفية⁽¹⁾.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

يوضح الشكل (18) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف العاملة في العراق، ويُلاحظ أنّ النسبة ارتفعت إلى (3.11%) في الفصل الثالث لعام 2020 بعد أن كانت (3.03%) لنفس الفصل عام 2019 بسبب انخفاض حجم القروض المتعثرة، إن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لم تتجاوز النسبة المعيارية إذا ما تم قياسها إلى إجمالي المصارف. وبالعودة إلى تفصيل المصارف حسب الملكية نجد أن المصارف الخاصة أو الحكومية لم تتجاوز النسبة المعيارية إلى الآن والشكل (19) يوضح ذلك:

¹ Asli Demirguc –Kunt and Enrica Detragiache, The Determinants of Banking Crises in Developing- and Developed Countries, International Monetary Fund, 1998, No1, Vol 45.

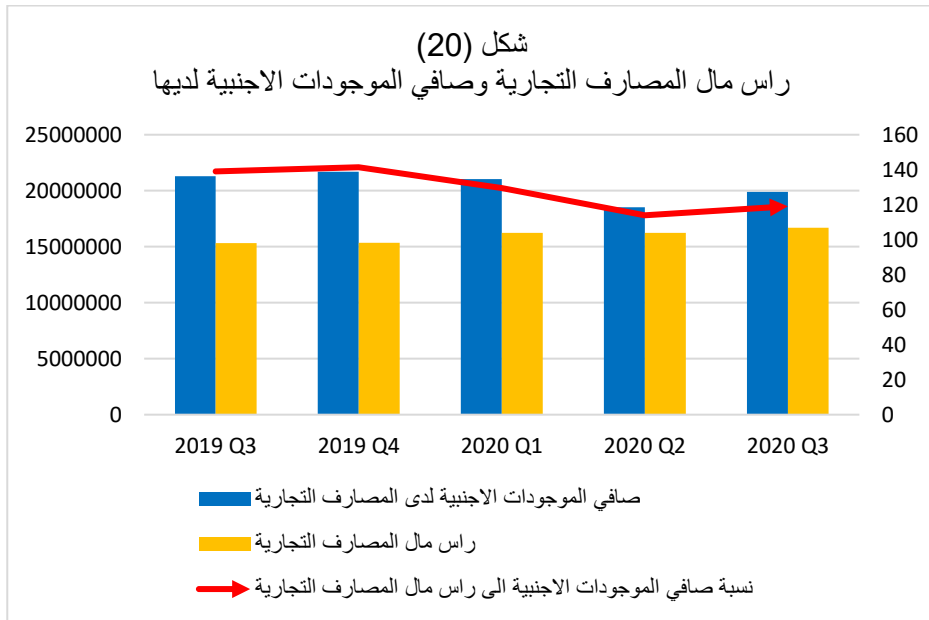


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

يوضح الشكل (19) ان نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف الخاصة أو المصارف العامة لم تتجاوز النسبة المعيارية (10%)، ولكن هناك ارتفاع في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف الخاصة، إذ ارتفعت هذه النسبة من (5.9%) في الفصل الثالث من عام 2019 إلى (6.3%) لنفس الفصل من عام 2020، لذلك توجب الحذر في عملية منح القروض، وبالعودة إلى المصارف الحكومية فقد انخفضت هذه النسبة إلى (2.1%) في الفصل الثالث عام 2020 بعد أن كانت (2.2%) لنفس الفصل عام 2019.

9-صافي الموجودات الأجنبية / رأس مال المصارف :

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية على رأس مال المصارف التجارية، والشكل (20) يوضح هذه النسبة والتي تبين الاحتفاظ بالعملة الأجنبية لدى المصارف التجارية في حال تعرضت العملة الوطنية الى تقلبات حادة :

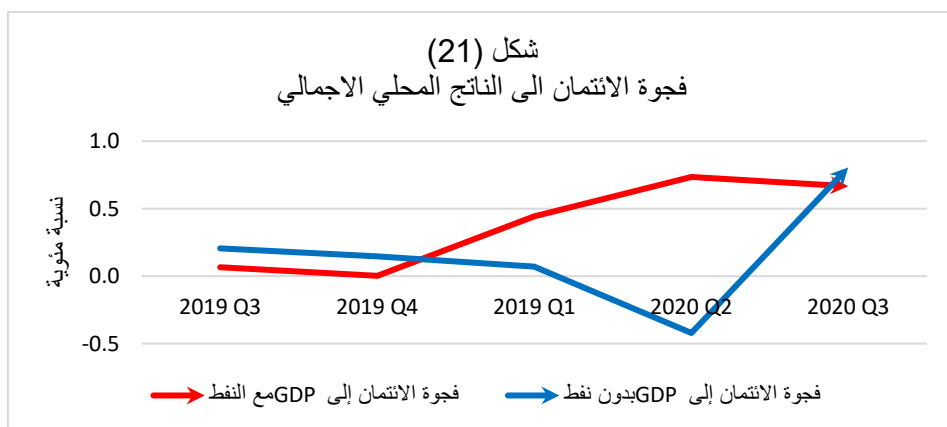


من الشكل (20) يُلاحظ أنّ نسبة صافي الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف التجارية قد انخفضت من (139%) في الفصل الثالث من عام 2019، إلى (119%) للفصل نفسه من عام 2020، مُحققَةً نمواً سالباً بلغ (6.6-%) خلال هذه الفترة، بينما كان هناك نمو في رأس مال المصارف بلغ (8.9%) خلال نفس الفترة، ولكن رغم هذا الانخفاض في الموجودات الأجنبية إلا إن حجمها أكبر من حجم رؤوس أموال المصارف، فحجم الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية قد يعرضها إلى خطر انخفاض قيمتها في حال كان هناك ارتفاع في قيمة العملة المحلية، لكن في المقابل هناك انخفاض في سعر صرف الدينار العراقي عند (1,221) دينار للدولار الواحد أثناء الفصل الثالث لعام 2020 بعد أن كان (1,194) دينار للدولار لنفس الفصل عام 2019، هذا الانخفاض في سعر صرف العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع قيمة الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة، كما و إن مصدر الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي هو مصدر

داخلي⁽¹⁾، واحتفاظ البنك المركزي بنسب كافية من الأصول الأجنبية مقارنة مع عرض النقد بالمعنى الواسع، إذ بلغت نسبة الأصول الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (62%) في الفصل الثالث عام 2020، مما يجعل الزيادة في نسبة الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف مسيطر عليه من السلطة النقدية في العراق.

10- فجوة الائتمان للنتائج :

تُعرّف فجوة الائتمان بأنها نسبة الائتمان المقدّمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه الاتجاه العام لنسبة الائتمان إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتتراوح القيمة المعيارية لهذا المؤشر بين (2-10)، وكلما اقتربت النسبة المقدرة من الحد الأعلى أو تجاوزته فإنّ ذلك يشير إلى احتمالية حدوث أزمة مصرفية بسبب زيادة نمو الائتمان بمعدل أكبر من الزيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي ومن ثمّ يتطلب الأمر إعداد مصدّات كافية لتفادي المخاطر المحتملة، والشكل (21) يوضح ذلك⁽²⁾:



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

¹ المقصود هنا عدم قيام المصارف العراقية بالاقتراض من الخارج بالعملة الأجنبية وإعادة اقراضها بالعملة المحلية كما هو الحال في بعض المصارف التركية مثلاً.

² لمزيد من المعلومات حول طريقة احتساب فجوة الناتج راجع البنك المركزي العراقي، تقرير الانذار المبكر العراقي العدد 18،

الفصل الاول 2020، ص23-24

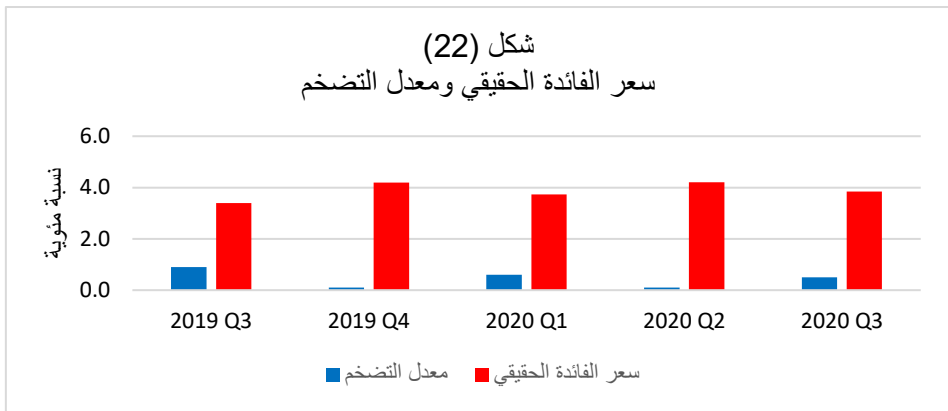
إنَّ فجوة الائتمان تقيس سرعة معدل نمو الائتمان المصرفي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي التي يجب ألا تتعدى (10 %)، ومن الشكل (22) يتضح أنَّ هذه الفجوة تقع دون الحد الأدنى وهي أقل من الواحد في حالة اعتماد بيانات الناتج المحلي الإجمالي مع النفط أو في حال اعتماد البيانات بدون النفط، لذلك أصبح بالإمكان التوسع في عملية منح الائتمان مع مراعاة الدراسة الجيدة له والالتزام بتعليمات البنك المركزي العراقي في شروط منح الإئتمان.

الفصل الثالث

تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

أولاً: معدل التضخم :

يُقاس التضخم من خلال احتساب التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) إذ أن التضخم هو مقياس كمي يعبر عن الارتفاع في مستوى الأسعار والخدمات داخل الاقتصاد خلال الزمن، فتتخفص القوة الشرائية لعملة البلد، وعند العودة إلى أسعار المستهلك يلحظ إنها سجلت ارتفاعاً خلال الفصل الثالث من عام 2020 ليلبغ (104.7%) مقارنة بنفس الفصل من عام 2019 مُسجلاً (104.2%)، أن هذا الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك يرجع إلى ارتفاع مجموعة من السلع الداخلة في حسابه، فسجل قسم الأغذية والمشروبات غير الكحولية ارتفاعاً قدره (0.3%)، كذلك سجل قسم الصحة ارتفاعاً قدره (6.2%)، وسجل قسم الترفيه والثقافة ارتفاعاً قدره (0.5%) كما سجل قسم التعليم ارتفاعاً قدره (8.3%)⁽¹⁾، هذا الارتفاع كان مقارنة مع الفصل الثالث من عام 2019، والشكل (22) يوضح معدل التضخم ومعدل سعر الفائدة الحقيقي:



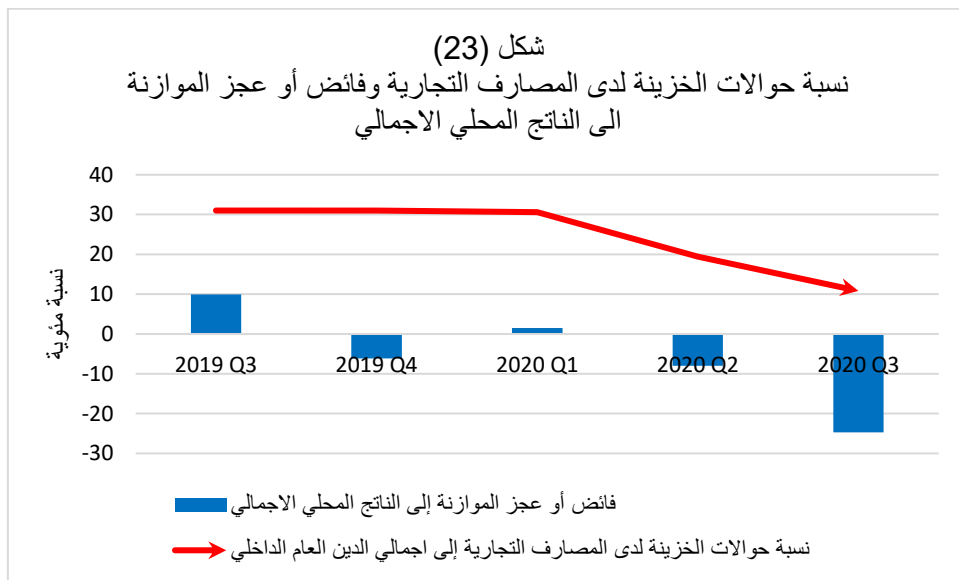
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

1 -وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، ايلول 2020.

ثانياً: فائض أو عجز الموازنة العامة إلى GDP:

يوضح هذا المؤشر نسبة التغير الذي يحصل في الموازنة العامة سواء بالإيجاب (فائض) أو

بالسلب (عجز)، والشكل (23) يبين ذلك:



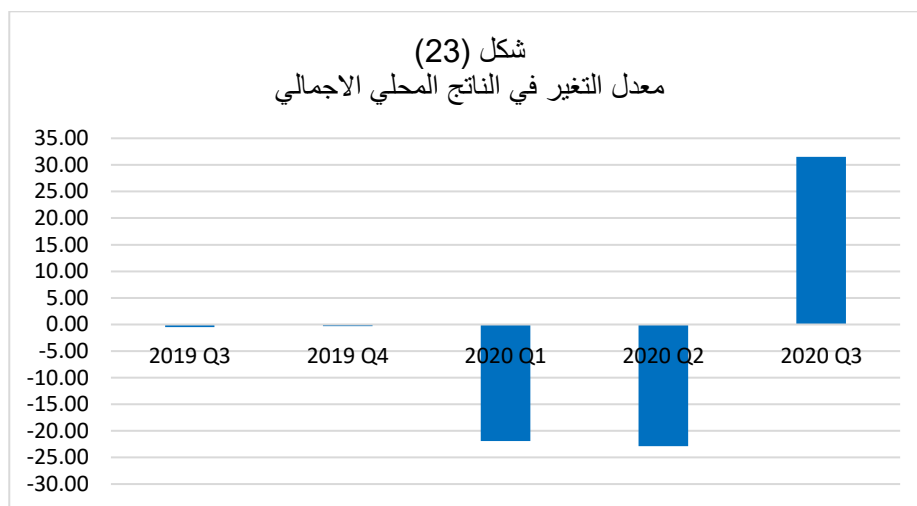
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يتضح من الشكل (23) إن الموازنة العامة لدى الدولة في اتجاه مستمر نحو العجز خلال الفترة (2019Q3-2020 Q3) مُسجلاً نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الاجمالي خلال الفصل الثالث من عام 2020 نسبة سالبة بلغت (24-%) وذلك نتيجة للعجز الذي سجلته الموازنة العامة بلغ (13) ترليون دينار بعدما كانت هذه النسبة موجبة وسجلت فائض في الفصل الثالث من عام 2019 بلغ (9%) بمبلغ (6) ترليون دينار، ويعود هذا الأمر إلى تأثر البلد بحالة انخفاض أسعار النفط وآثار أزمة كورونا، أما بالنسبة إلى حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية فهي في انخفاض مستمر أي إن مزاحمة القطاع العام إلى القطاع الخاص في الحصول على الأموال من المصارف في تناقص اذ سجلت هذه النسبة انخفاض إلى (10.8%) خلال الفصل الثالث من

عام 2020 بعدما كانت (31%) لنفس الفصل عام 2019، والحقيقة إن المصارف دورها في منح الائتمان ضعيف داخل الاقتصاد.

ثالثاً: معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي GDP :

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تستخدم للتعبير عن مدى تطور النشاط الاقتصادي في البلد، كما إنه يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها البلد خلال مدة زمنية معينة، ومدى مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي والأهمية النسبية لكل قطاع، لذلك يعد الناتج المحلي الإجمالي وصفاً تفصيلياً للحالة الاقتصادية للبلد، إذ أن زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي يشير إلى انتعاش النشاط الاقتصادي والعكس صحيح، وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق زيادة ملحوظة خلال الفصل الثالث من عام 2020 بلغت (31%) وهذه الزيادة ترجع أساساً إلى الانخفاض الكبير الذي سجله الناتج المحلي الإجمالي في الفصل الثاني من عام 2020 وبما أن معدل التغير يتم قياسه إلى الفصل السابق فإن هناك ارتفاع ملحوظ في هذه النسبة والشكل (23) يبين ذلك:



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

أعداد

محمد حميد عبد الرزاق / مدير قسم الاستقرار النقدي والمالي

عقيل محمد رشيد / مسؤول شعبة الأنداز المبكر

